مع إعطائه صفة الاستعجال

اقتراح نيابي بإنشاء هيئة لشؤون التوظيف والعمل

شعيب شعبان

عبدالله الأنبعي

عبدالوهاب العيسى

مهلهل المضف

مهند الساير

أعلن 5 نواب عند تقدمهم باقتراح بقانون بشأن إنشاء هيئة شؤون التوظيف والعمل مع إعطائه صفة الاستعجال.

وجاء في نص الاقتراح الذي تقدم به النواب عبدالله تركي الأنبعي، مهلهل المضف، شعيب شعبان، عبدالوهاب العيسى ومهند الساير، ما يلي:

– بعد الاطلاع على الدستور.

– وعلى القانون رقم 18 لسنة 1960 بالعمل في القطاع الحكومي والقوانين المعدلة له،

– وعلى الأمر الأميري بالقانون رقم 61 لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية،

– وعلى المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية،

– وعلى القانون رقم 30 لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة والمعدل بالمرسوم رقم 4 لسنة 1977

– وعلى القانون رقم «6» لسنة 2010 بشأن العمل في القطاع الأهلي والقوانين المعدلة له.

وعلى القانون رقم 109 لسنة 2013 في شأن إنشاء الهيئة العامة للقوى العاملة،

– وعلى المرسوم رقم 15 لسنة 2022 بإلحاق ديوان الخدمة المدنية الى وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة،

– وافق مجلس الأمة على القانون الاتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه.

المادة الأولى : في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالكلمات والعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها:

1 – الهيئة: الهيئة العامة لشؤون التوظيف والعمل.

2 – الوزير: الوزير المختص.

3– الوزارة: الوزارة المختصة.

4 – مجلس الإدارة مجلس إدارة الهيئة العامة للقوى العاملة ومجلس الخدمة المدنية.

5 – المدير العام: مدير عام الهيئة العامة لشؤون التوظيف والعمل.

المادة الثانية : تنشئ الهيئة العامة لشؤون التوظيف والعمل ذات شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة.

المادة الثالثة : تتولى الهيئة الاختصاصات المقررة للوزارة في القانونين رقمي «28» لسنة 1969 ورقم «6» لسنة 2010 المشار إليهما والقانون رقم 109 لسنة 2013 في شأن إنشاء الهيئة العامة للقوى العاملة والمرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية بحيث تحل الهيئة محل ديوان الخدمة المدنية وهيئة القوى العاملة فيما يخص توظيف المواطنين لدى الجهات الخاصة ويعمل بأحكام هذا القانون فيما يتعلق بالمبادئ الاساسية للخدمة المدنية وكل من يشغل وظيفة مدنية من وظائف الجهات الحكومية أيا كانت طبيعة عمله أو مسمى وظيفته.

المادة الرابعة : – تسري أحكام هذا القانون على:

– الجهات الحكومية.

– الجهات التي تنظم شؤون الخدمة فيها قوانين خاصة، فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه القوانين.

– على الموظفين الكويتيين العاملين في القطاع الخاص.

لا تسري أحكامه على العسكريين من رجال الجيش والشرطة والحرس الوطني.

المادة الخامسة : – تنشئ الهيئة برئاسة رئيس مجلس الوزراء أو من يفوضه الرئيس في ذلك، ويعمل في إطار السياسة العامة للحكومة على تحديث الإدارة العامة وتطوير نظم الخدمة المدنية في الجهات الحكومية ورفع كفاءة العاملين فيها.

– يصدر مرسوم بتشكيل المجلس المشار إليه يحدد فيه مدة العضوية وقواعد وإجراءات اجتماعاته وغير ذلك مما يقتضيه نظام العمل فيه.

للمجلس أن يشكل لجانا سواء من أعضائه أو من غيرهم لدراسة أو متابعة الموضوعات التي يحيلها إليها.

المادة السادسة : – تدمج الهيئة العامة للقوى العاملة مع ديوان الخدمة المدنية ويكون لهم الاختصاصات نفسها المشار إليها في قوانينها الأصلية الواردة في نص المادة الثالثة من هذا القانون كل حسب اختصاصه.

المادة السابعة : تختص الهيئة بالآتي: وضع السياسات العامة المتعلقة بالتطوير الإداري في الجهات الحكومية بما يكفل تنظيمها وتخطيط القوى العاملة فيها وتنميتها وكذلك تطوير نظام التوظف وغيرها من مجالات الخدمة المدنية.

– العمل على تطوير التنظيم الإداري للدولة وإبداء الرأي في تحديد أهداف الوزارات والإدارات العامة واختصاصاتها وتنظيمها وسبل التنسيق بينها.

– اقتراح السياسة العامة للمرتبات والأجور بما يكفل التنسيق بين الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة والشركات التي تساهم فيها الدولة بأكثر من نصف رأسمالها.

– اقتراح مشروعات القوانين واللوائح الخاصة بالخدمة المدنية والقوى العاملة والتوظيف والعمل وإبداء الرأي فيما يقترح منها.

– اقتراح إنشاء الهيئات والمؤسسات العامة إبداء الرأي في مشروعات إنشائها.

– إصدار التفسيرات الملزمة للجهات الحكومية فيما يتعلق بتشريعات الخدمة المدنية.

– اقتراح النظم الخاصة بالرقابة على الأداء ومتابعة نتائجه والكشف عن معوقاته.

– تراقب الهيئة عملية التوظيف ونسبة تحقق تفعيل التكويت فعلياً وتضمن تطبيق الشركات في القطاع الخاص على توفير الوظائف للكويتيين.

– تنظيم الاستعانة بالبيوت الاستشارية المتخصصة في مجالات التنظيم والإدارة والاتصال بالهيئات العلمية وتشجيع البحوث والدراسات في هذه المجالات.

– النظر فيما يرى مجلس الوزراء إحالته إليه من شؤون التوظيف والعمل.

– ترتيب الوظائف في الجهات الخاضعة لهذا القانون على أساس واجباتها ومسؤولياتها وذلك بتصنيفها في مجموعات وتقييمها وفقا للقواعد والأحكام والشروط والإجراءات والمواعيد التي تحددها الهيئة.

المادة الثامنة : تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون تدمج فيه القوانين والقرارات الخاصة بالقانونين وتنظم بقية أحكامه ونظام عمله وفقا لها.

المادة التاسعة : « على رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصين –كل حسب اختصاصه– تنفيذ هذا المرسوم، ويعمل به من تاريخ صدوره، ويلغى كل نص يخالف أحكامه.

ونصت المذكرة الايضاحية، انه لما كانت أهمية عملية التوظيف والعمل في الكويت أحد أهم المعوقات التي تواجه الدولة في المرحلة الحالية الأمر الذي استوجب معه ضرورة وجود تشريع متطور يواكب المرحلة الجديدة وفق أحدث المعايير والأسس وهو بدوره الذي تبلور بهذا القانون ليدمج أحكام القوانين الخاصة بديوان الخدمة المدنية والهيئة العامة للقوى والعاملة ودعم العمالة ليكون التوظيف عبر هيئة مستقلة تجمع الجهازين بما يوحد معه آلية التوظيف والعمل ويحقق ويضمن السير في عجلة التوظيف بنظام واطراد.

وهديا على ذلك فقد أشارت المادة الأولى من هذا القانون إلى معاني وعبارات وتعاريف النصوص اللاحقة وقد وضحت آلية وجود مجلس إدارة ومدير عام لإدارة المرفق أما المادة الثانية منه فقد نصت على إنشاء الهيئة العامة للتوظيف والعمل وعرفت مسماها أما المادة الثالثة منه فقد أشارت إلى القوانين المراد دمجها للعمل في هذا القانون وقد ذكرت إن الهيئة تحل محل ديوان الخدمة المدنية والهيئة العامة للقوى العاملة أما المادة الرابعة فقد حددت آلية العمل بتحديدها للجهات التي تشرف عليها الهيئة.

أما المادة الخامسة من هذا القانون فقد حددت الجهات المسؤولة عن إدارة الهيئة واختصاصاتها والتي تتولى زمام الإدارة فيها وقد نصت المادتان السادسة والسابعة من هذا القانون على ماهية الأهداف المرجوة من هذا القانون وبيان اختصاصات وطريقة العمل وإبداء الرأي فيما يرد إليها من اختصاصات وعملية التوظيف والعمل في القطاعين العام والخاص ومراقبة مدى التزام الشركات في تطبيق قرارات السلطة التنفيذية بشأن التكويت، أما المادة الثامنة فقد نصت على ضرورة وجوب وجود لائحة تنفيذية تنظم أحكام العمل في هذا القانون.

تتمات

الخالد : المال

العمودية وطائرات اليوروفايتر، وتسهيل مهمتها من أجل الوصول إلى كل الحقائق المطلوبة في هذا الشأن.

جاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقدته لجنة التحقيق البرلمانية في عقدي طائرات الكاراكال العمودية وطائرات اليوروفايتر، أمس الثلاثاء، بحضور النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ووزير الدفاع بالإنابة الشيخ طلال الخالد، لمباشرة التحقيق في العقدين.

وأثنى رئيس اللجنة النائب د. عادل الدمخي، على تجاوب الوزير الخالد وحرصه على مجريات التحقيق، موضحا أن « الوزير كان مبادرا ومتقدما على اللجنة في الدفاع عن المال العام ووقف العقد مؤقتا ووقف تسلم الطائرات».

وقال الدمخي إن « الشيخ طلال الخالد بما يبذله من جهد في وزارتي الداخلية والدفاع وتجاوبه مع لجنة التحقيق، يمثل رجل دولة يستحق الدعم والتأييد والثناء».

وأكد أن « الخالد حريص على المال العام وحماية أرواح المواطنين من خلال محاربته المخدرات وغيرها من الأخطار التي تدخل على المجتمع الكويتي».

وذكر أن اللجنة ستستمر في التحقيق وسيكون لها طلبات واستدعاءات وتحقيق مع كل من له علاقة بهاتين الصفقتين، معربا عن أمله في استمرار التجاوب من قبل الوزير وكل من تستدعيه اللجنة.

رفع شرط

والضوابط المتبعة بهذا الشأن.

يأتي هذا القرار وفق رؤية مجلس الوزراء الموقر، في دعم وتقدير الكوادر البشرية العاملة من المدنيين بالجهات العسكرية التي تعمل لتحقيق أهدافها.

العدواني : ماضون

الكويتيين العاملين في كل المراحل التعليمية، بالتعليم العام والتعليم الخاص ومدارس التربية الخاصة، في التخصصات التي يتوفر بها أعداد كبيرة من العنصر الوطني.

وأوضح العدواني في بيان صحفي أمس، أن وزارة التربية ماضية في سياستها في خطة تكويت وتمكين الكوادر الوطنية من الهيئتين التعليمية والإدارية، اتساقا مع التوجه الحكومي وخطة الدولة لتنفيذ سياسة إحلال وتمكين العناصر الوطنية.

واشار ان هذا يتوافق مع الدستور الكويتي الذي ينص في المادة 26 على حق المواطن في الوظيفة العامة، واستنادا إلى قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 11 لسنة 2017 بشأن قواعد وإجراءات «تكويت» الوظائف الحكومية.

أضاف أن خطة وزارة التربية تجاه سياسة التكويت اشتملت على مسارين أساسيين، أولهما التكويت العاجل للوظائف الاشرافية الخاصة برؤساء الأقسام، من خلال تحديد التخصصات التي سيتم تكويتها، بناء على أعداد المرشحين الكويتيين في قوائم الانتظار، الى جانب تقدير الأعداد التي انطبقت عليها شروط الترشح في هذا العام، تماشيا مع احتياجات الوزارة الحقيقية للكفاءات الوطنية.

وذكر أن المسار الثاني الذي اشتملت عليه خطة التكويت هو إنهاء خدمات المعلمين غير الكويتين في التخصصات التي يتوفر بها أعداد مناسبة من العنصر الوطني، وفق احتياجات كل منطقة ومرحلة تعليمية على حدة، من أجل تمكين المعلمين الكويتيين وأبناء الكويتيات من الدخول إلى تلك الوظائف.

وقال العدواني ان هذا سيساهم في انخفاض معدلات البطالة، وتوفير فرص عمل أكبر للمواطن الكويتي حيث ستكون نسبة التكويت، من خلال تطبيق مبدأ النسبة والتناسب بين المناطق والمراحل التعليمية وفق المعطيات المختلفة.

وذكر ان ذلك يأتي حفاظا على احتياجات المناطق التعليمية وعدم الإخلال بميزانياتها، مما سينعكس إيجابا على مصلحة العملية التعليمية واستقرار الميدان التربوي.

ولفت اوزير التربية إلى أن هذه الخطة بنيت على أساس أن كل تخصص يشكل عدد غير الكويتي فيه، ما نسبته أقل من 25 بالمئة من مجمل النمو تم تكويته بالكامل، بينما التخصصات التي يتخطى عدد غير الكويتيين فيها أكثر مما نسبته 25 بالمئة، سيتم تكويته على أكثر من سنة تتفاوت بين كل تخصص وآخر حسب نسبة العنصر الكويتي بها، ونسبة ما يشكله غير الكويتي منها.

وثمن العدواني في الوقت ذاته جهود وتفاني جميع العاملين بكل قطاعات وزارة التربية من غير الكويتيين، على ما قدموه للوزارة من عمل وعطاء خلال فترة عملهم.

العوضي : منفذ

صالح لمدة لا تقل عن 6 أشهر، وجواز سفر للمقيمين والبطاقة المدنية وجواز سفر للخليجيين القادمين لدولة الكويت، والراغبين في المغادرة إلى العراق، مؤكدا انه «لن يسمح بالمغادرة إلا لمن استوفى الأوراق والمستندات المطلوبة».

وأشاد اللواء العوضي بالتنسيق والتعاون بين الإدارة العامة للجمارك، وجميع الأجهزة العاملة في المنافذ البرية والبحرية والجوية، بما يذلل الصعوبات والمعوقات التي قد تواجه العمل الأمني والجمركي.

واطلع اللواء العوضي على جاهزية واستعدادات منفذ العبدلي لاستقبال المسافرين والقوة البشرية والتكنولوجية للتعامل مع المغادرين والقادمين، كما اطلع على جمارك المنفذ واستعداداتها وآلية الرصد والتفتيش.

«الأشغال» : مستعدون

وقوة الإطفاء العام وجميع الجهات ذات الصلة.

وقال الوكيل المساعد لقطاع التخطيط والتنمية بالتكليف والمتحدث الرسمي للوزارة المهندس أحمد الصالح، في تصريح صحفي، إن شبكة صرف مياه الامطار تستوعب تدفقات مياه الامطار بكميات ضمن المعدلات التصميمية للشبكة.

أضاف الصالح أنه في حال هطول كميات زائدة عن القدرة الاستيعابية للشبكة، فإن فرق الطوارئ ستكون متواجدة للتعامل مع تلك الحالات كلا على حدة.

وأشار إلى أنه في حال وجود تجمع لمياه الامطار فإنه يمكن للمواطنين والمقيمين الاتصال على الخط الساخن الخاص بالوزارة «150»، أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو الواتس اب الخاص بها على مدار الساعة.

وناشد مرتادي الطرق إلى أخذ الحيطة والحذر خلال هطول الامطار على مختلف مناطق البلاد، وذلك حرصا على سلامتهم.

من ناحيتها دعت قوة الإطفاء العام إلى توخي الحيطة والحذر لعدم استقرار الحالة الجوية في البلاد، وسقوط أمطار رعدية متفرقة.

وكانت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بوزارة الداخلية، قد طالبت بعدم التردد بالاتصال عند الضرورة على هاتف الطوارئ «112»، الذي يعمل على مدار الساعة لتقديم المساعدة الأمنية والمرورية.

وناشدت مرتادي البحر للاتصال بعمليات الإدارة العامة لخفر السواحل على الهاتف رقم «1880888» عند مواجهتهم لأي حالة طارئة، مؤكدة ضرورة اتباع تعليمات وإرشادات رجال الامن بالطريق، في حال وجود تحويلات أو طرق بديلة، وترك مسافة أمان لتجنب الاصطدام عند الوقوف المفاجئ أثناء هطول الأمطار على البلاد.

وكانت وزارة الداخلية قد أعلنت عن إغلاق عدد من الطرق بسبب موجة الأمطار التي تشهدها البلاد وما نتج عنها من تجمعات للمياه.

وقالت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بالوزارة في بيان صحفي، إن الطرق التي تم إغلاقها حتى الآن هي طريق الفحيحيل باتجاه منطقة أم الهيمان وطريق الفحيحيل الساحلي، باتجاه مجمع الكوت وميناء الشعيبة المخازن.

وكانت الارصاد الجوية قد توقعت أن تتأثر البلاد بأمطار متفرقة تبدأ تدريجيا من بعد ظهر أمس الثلاثاء حتى فجر اليوم الأربعاء.

وقال مراقب التنبؤات الجوية بإدارة الارصاد الجوية عبدالعزيز القراوي لـ«كونا»، ان ذلك نتيجة امتداد منخفض جوي سطحي، مصحوبا بكتلة هوائية دافئة ورطبة يتزامن مع وجود منخفض جوي في طبقات الجو العليا.

واوضح ان ذلك يؤدي إلى تكاثر السحب المنخفضة والمتوسطة تتخللها سحب ركامية مع هطول أمطار متفرقة خفيفة إلى متوسطة الشدة، تكون غزيرة خاصة على المناطق الجنوبية ونشاط في الرياح تصل سرعتها إلى أكثر من 50 كيلومترا في الساعة مع انخفاض في الرؤية الأفقية على بعض المناطق.

وذكر ان فرصة الأمطار تقل من فجر اليوم مع دخول مرتفع جوي مصحوب بكتلة هوائية جافة وباردة، مع رياح شمالية غربية تنشط على فترات مابين 20 و50 كيلومترا في الساعة.

وقال انه من المتوقع أن تكون درجات الحرارة العظمى مابين 16و18 درجة مئوية، ودرجات الحرارة الصغرى مابين 5 و8 درجات مئوية.

الطمار : إلغاء

في إرباك العمل في الأجهزة الحكومية وتضارب اختصاصاتها وأيضا للتخفيف عن ميزانية الدولة وعدم إرهاقها.

وأكد الطمار وجود الكثير من الملاحظات التي رصدها ديوان المحاسبة على هيئة الطرق، ومنها شراء جهاز بقيمة 248 ألف دينار لرصد العيوب السطحية للأسفلت، ولم يتم استخدامه ولم يتدرب عليه إلا شخص واحد فقط وفي حال مرضه أو خروجه في إجازة لا يمكن تشغيل الجهاز.

وبين أن الهيئة تعاقدت بالأمر المباشر مع مختبر لإجراء الفحوصات على الأسفلت، رغم أن المختبر ليس لديه ترخيص رسمي.

وأشار الطمار إلى استمرار خسائر الهيئة منذ العام 2015 إلى العام 2020، والتي بلغت ما يزيد عن 3 ملايين دينار.

وذكر أن هيئة الطرق خسرت فعليا في السنة المالية ٢٠١٥ / ٢٠١٦ مبلغ ٤١٥ ألف دينار، وفي السنة المالية ٢٠١٦ / ٢٠١٧ مبلغ ٥٩٥ ألف دينار، كما خسرت في السنة المالية ٢٠١٧ / ٢٠١٨ مبلغ ٤٤٦ ألف دينار، وخسرت كذلك مبلغ ٨٤٦ ألف دينار في السنة المالية ٢٠١٨ / ٢٠١٩، ومبلغ ٩٦٩ ألف دينار في السنة المالية ٢٠١٩ / ٢٠٢٠.

أضاف الطمار أنه «إذا الحكومة منزعجة من كثرة الأسئلة البرلمانية، فالأجدر بها تلافي ومعالجة ملاحظات ديوان المحاسبة، حيث إن أغلب أسئلة النواب تأتي من ملاحظات الديوان».

«الزراعة» تشيد

وقال القريفة إن القرار الوزاري رقم 106/2022 الذي أصدره وزير المالية عبد الوهاب الرشيد، يتضمن رفع رسوم الإيجار السنوي للقسائم الحيوانية والنباتية التي ليس لها إنتاج فعلي من 6 فلوس إلى 100 فلس للمتر المربع، ما يعني أن الحيازة الزراعية سيترتب عليها بدل سنوي بقيمة 5 آلاف دينار ارتفاعا من 300 دينار كما في السابق.

وأوضح أن الخطوة التالية هي حصر القسائم غير المنتجة، والتي سيتم الكشف عنها بآليات محكمة من ضمنها الربط الآلي للدعم بكمية الإنتاج الفعلي للمزرعة التي توزع منتجاتها في الأسواق المعتمدة للجملة وهي سوق الصليبية «الفرضة» وغيرها.

وأشار إلى أن الخطوة الأخيرة المزمع اتخاذها هي سحب القسائم التي لا تساهم في الأمن الغذائي بشكل حقيقي، مؤكدا أنه سيتم ربط الدعم النباتي والحيواني بالإنتاج الحقيقي بشكل آلي ووفق تجهيزات رقابية شديدة خلال الفترة المقبلة.

وأكد على تطبيق استراتيجية الحكومة والقيادة السياسية بتوفير الأمن الغذائي، مضيفا أن رفع الرسوم المالية تعد استبعادا صريحا من الحكومة للمنتج غير الفعلي ومستغلي الحيازات الزراعية وأراضي الدولة المخصصة للأمن الغذائي كمجرد منتزهات عائلية.

رئيسي : سنتصدى

توقيفها من قبل «شرطة الأخلاق» في طهران، لعدم التزامها القواعد الصارمة للباس في البلاد.

وعدّ مسؤولون جزءا كبيرا من هذه التحركات بمثابة «أعمال شغب»، واتهموا أعداء البلاد – تتقدمهم الولايات المتحدة ودول غربية – بالضلوع فيها بهدف زعزعة استقرار إيران.

وقال رئيسي، في خطاب متلفز أمس الثلاثاء، إن «الأحداث الأخيرة كانت حرب الأحزاب، كل التيارات الاستكبارية أتت إلى الميدان بكل قوتها.. المنافقون، وكل التيارات المعادية للثورة، وكل الذين تضرروا من هذه الثورة، كانوا ضالعين» في الأحداث.

وأتت تصريحاته أمام جموع غفيرة وسط طهران خلال مراسم تشييع رفات مستعادة لـ200 جندي قضوا خلال الحرب الإيرانية – العراقية في ثمانينيات القرن الماضي.

وشدد رئيسي على أن «حضن الأمة الإيرانية مفتوح لكل من تم التغرير بهم. الشباب هم شباب هذه البلاد»، مشددا على أن «حضن الأمة مفتوح للجميع، لكننا لن نرحم المعادين».

وتقول منظمات حقوقية خارج إيران إن أكثر من 450 متظاهرا قضوا خلال الاحتجاجات التي شكّل الشباب والنساء جزءا كبيرا من المشاركين فيها.

من جهتها، أفادت أرقام رسمية إيرانية عن مقتل أكثر من 200 شخص، بينهم عشرات من عناصر قوات الأمن، على هامش الاحتجاجات التي تخللها رفع شعارات مناهضة للسلطات. كما تم توقيف الآلاف وإحالة قسم منهم إلى المحاكمة.

وأكد القضاء الإيراني إصدار أحكام بالإعدام بحق 11 متهماً، تم تنفيذ اثنين منها، بينما أمرت المحكمة العليا بإعادة محاكمة اثنين آخرين.

ويقول ناشطون حقوقيون إن نحو 12 آخرين يواجهون تهماً قد تؤدي إلى إنزال عقوبة الإعدام في حقهم.

وأعربت العديد من الدول الغربية عن مساندتها للاحتجاجات، وقامت بفرض عقوبات على طهران على خلفية ما تعتبره «قمع» السلطات للمحتجين. واعتبر رئيسي الثلاثاء، أن الدول التي ساندت المتظاهرين أخطأت في الحساب.

ورأى أن الداعمين للاحتجاجات، أرادوا «حرف المجتمع الإسلامي» عن أهدافه، متوجها إليهم بالقول من دون أن يسمّيهم «لماذا أخطأتم في الحسابات مجددا؟ لماذا تبعثون إلينا برسائل عبر قنوات مختلفة وتعتقدون أننا نريد التحدث إليكم بعدما تم القضاء على انعدام الأمن بفضل جهود الشعب وقوات الأمن التي تبذل التضحيات؟».

وشدد على أن إيران «لن تنخدع» بذلك.

لافروف للغرب

مذكرا في هذا الصدد بما صدر من مسؤولين غربيين وتصرفاتهم وإشاراتهم إلى مواجهة نووية، وأضاف: «يبدو أنهم تخلوا تماما عن اللباقة. فمن الواضح أن ليز تراس رئيسة وزراء بريطانيا السابقة أعلنت خلال المناظرة التي سبقت الانتخابات، أنها مستعدة تماما لإصدار أمر بتوجيه ضربة نووية».

وأشار لافروف إلى الاستفزازات التي يرتكبها النظام في أوكرانيا، قائلا: «ناهيك عن الاستفزازات الخارجة عن المنطق لنظام كييف»، موضحا أن الرئيس فولوديمير زيلينسكي وصل به الأمر إلى مطالبة دول الناتو بتوجيه ضربات نووية وقائية إلى روسيا.

وشدد بالقول: «وهذا أيضا يتجاوز حدود ما هو مقبول».

يذكر أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، بدأ العملية العسكرية في أوكرانيا في 24 فبراير الماضي، بهدف «القضاء على النازية» في أوكرانيا ونزع سلاحها، قائلا إنهما يشكلان تهديدا لروسيا.

فيما تقول كييف وحلفاؤها الغربيون إن العملية الروسية ما هي إلا استيلاء استعماري على الأراضي الأوكرانية.